



بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA



تقرير بداية تغطية شركة الأول كابيتال لسهم بنك الجزيرة



بدلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن العناية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المبينة عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المستهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير .

إخلاء
مسؤولية
وإيضاح

الملخص والتوصية

في هذا التقرير والمعد من قبل قسم الأبحاث التابع لإدارة المصرفية الاستثمارية لشركة الأول كابيتال تم تقييم سهم بنك الجزيرة (رمز 1020 في سوق الأسهم السعودي تداول) عند سعر 21.25 ريال سعودي مما يعني عائد رأسمالي محتمل يبلغ 25% فوق السعر السوقي الحالي لسهم بنك الجزيرة وهو 16.94 ريال سعودي للسهم كما في تاريخ هذا التقرير. تم تقييم سهم بنك الجزيرة من خلال تطبيق نموذج الدخل المطبق وفقاً للافتراضات والمتغيرات الموضحة في الجزء الخاص بالتقييم في هذا التقرير. و بالتالي تكون التوصية شراء.

تم في هذا التقرير استعراض مؤشرات الأداء المالي التاريخية لبنك الجزيرة فيما يتعلق بمعدلات كفاية رأس المال وجودة الأصول ومؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة والتعرض لمخاطر السوق بما فيها من تقلبات أسعار الفائدة، كما تم استعراض مقارنة أداء البنك وفقاً للمؤشرات سالفة الذكر مع البنوك المنافسة المدرجة في سوق الأسهم السعودي والمتوافقة مع الشريعة مثل مصرف الراجحي ومصرف الإنماء و بنك البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزيرة وكما في تاريخ هذا التقرير تبلغ قيمته السوقية فقط 17.36 مليار ريال سعودي و بالتالي فهو الأصغر بين البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي وفقاً للقيمة السوقية بينما مع النظرة الإيجابية متوسطة وطويلة الأجل للقطاع البنكي في المملكة ومع التحول الاقتصادي و ترحيب المملكة بالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر قد تتحول هذه الأجواء إلى ميزة تجعل بنك الجزيرة فرصة للاستحواذ من قبل الكيانات البنكية الإقليمية والعالمية الكبرى التي تعزز دخول الاقتصاد السعودي.

في هذا التقرير توقعنا ارتفاع ربحية سهم بنك الجزيرة من 1.19 ريال سعودي للسهم بنهاية 2024 إلى 2.57 ريال سعودي للسهم بنهاية عام 2028 كما توقعنا ارتفاع العائد على حقوق المساهمين للبنك من 9% بنهاية عام 2024 إلى 16% بنهاية عام 2028.

تجدر الإشارة إلى أن بدء تغطية شركة الأول كابيتال لسهم بنك الجزيرة يتزامن مع إعلان وكالة موديز للتصنيف الائتماني رفعها لتصنيف الودائع على المدى البعيد والتصنيف الاسمي غير المدعوم بأصول، لـ 11 بنكاً سعودياً تتابعها الوكالة في المملكة. وأوضحت الوكالة في تقرير لها أن البنوك هي: البنك الأهلي السعودي، ومصرف الراجحي، وبنك الرياض، وبنك السعودي الأول، وبنك السعودي الفرنسي، ومصرف الإنماء، وبنك العربي الوطني، وبنك البلاد، وبنك السعودي للاستثمار، وبنك الجزيرة، وبنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية. وأرجعت موديز هذه الخطوة إلى عنصرين أساسيين، وهما البيئة التشغيلية الأخذ في التحسن، وارتفاع قدرة الحكومة على دعم البنوك عند الحاجة. وأضافت أنها عدلت نظرتها المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة لتصنيفات الودائع على المدى البعيد لجميع البنوك، عدا مصرف الراجحي الذي أبقى على نظرتها المستقبلية عند مستقرة. وأشارت إلى أن الظروف الائتمانية لدى البنوك في السعودية أخذت في التحسن في ظل استمرار قوة زخم التنوع الاقتصادي، متوقعة أن يبقى النمو الائتماني في النظام المصرفي قوياً، خاصة بالنسبة للمقترضين ذوي الجودة العالية المرتبطين بتنفيذ المشاريع العملاقة، ما سيدعم بدوره جودة الأصول والربحية لجميع البنوك في النظام المصرفي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

و تجدر الإشارة إلى أن تفوق النمو في الطلب على القروض بالبنوك السعودية على نمو الطلب على الودائع، يمكن تفسيره بأن القطاع المصرفي السعودي محظوظ بالفوائد الناتجة عن رؤية "المملكة 2030" والزخم الكبير في المشاريع الضخمة في البلاد، ولا شك أن المتوقع استمرار الطلب المرتفع على الإقراض السنوات القادمة.

ويأتي هذا الطلب مع فوز السعودية بتنظيم كأس العالم 2034، وتنظيم "إكسبو 2030" وكأس آسيا في 2027، وأيضاً الألعاب الأولمبية الشتوية قريباً، وبالإضافة إلى المشاريع الجاري تنفيذها سواء في نيوم والقدية، الدرعية، روشن، بالإضافة إلى مشروع البحر الأحمر، فإن الزخم الكبير في الإقراض سيستمر.

و بالنظر إلى قطاع الأفراد، فإن قطاع التمويل العقاري شهد طفرات كبيرة منذ عام 2018، وقد يكون القطاع متأثر آخر سنتين أو 18 شهراً نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة لكن لا يوجد شك أنه مع الانخفاضات المتوقعة في أسعار الفائدة، فنتوقع أن زيادة الطلب والزخم على التمويل العقاري لا سيما أن أسعار العقار حالياً مع وفرة المعروض من الوحدات الجاهزة ستؤدي إلى استقرار أسعار العقار، وبالتالي انخفاض الفائدة سيدعم أيضاً الطلب على التمويل العقاري وستكون هناك منافسة بين القطاعات بشكل كبير على التمويل، ولذلك من الطبيعي رؤية تفوق نمو الإقراض على النمو في الودائع. وخطة المملكة في رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى نسبة 70% بحلول عام 2030 ستساهم في نمو الإقراض من القطاع البنكي.

ووفقاً لبلومبرج فإن المرخصين المحليين في المملكة بحاجة إلى إصدار ديون جديدة بقيمة 10 إلى 15 مليارات دولار أمريكي سنوياً حتى عام 2028 لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات في المملكة.

و وفقاً لوكالة إس إن دي بي لجوبال، بينما لا يتوقع الكثيرون حدوث حرب إقليمية واسعة في الشرق الأوسط، لكن أي تصعيد كبير في الصراع قد يؤثر تأثير سلبي ملموس على بيئة الاقتصاد الكلي في المنطقة ويمكن في هذا السيناريو أن ينتقل الأثر السلبي إلى القطاع البنكي من خلال عدة قنوات منها على سبيل المثال أسعار الطاقة (أسعار النفط) و اضطرابات سلاسل الإمداد و تقلبات أسواق المال وتدفقات رأس المال المحلية و الأجنبية إلى الخارج وعودة الضغوط التضخمية.

على الرغم من أن تخفيف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للسياسة النقدية سوف يدعم بشكل عام الظروف المالية في الدول النامية كما أن خفض أسعار الفائدة سوف يساعد الأنظمة المالية و البنكية التي تعتمد على التمويل الأجنبي في خفض تكلفة التمويل غير أن أرباح القطاع البنكي في السعودية و في دول الخليج العربية قد تتعرض للتراجع مع انخفاض أسعار الفائدة نتيجة تراجع الإيرادات مالم يتم خفض تكلفة الودائع و تكلفة المخاطر.

التوصية	
شراء	التوصية
إيجابية	النظرة المستقبلية للقطاع خلال سنة
16.94 ريال سعودي	السعر السوقي الحالي للسهم كما في: 2024/12/05
21.25 ريال سعودي	القيمة العادلة (ريال سعودي / للسهم)
25%	الربح الرأسمالي المتوقع
شركة إتحاد الأخوه للتنمية	المساهم الرئيسي ابراهيم عبدالرحمن محمد القنيطط
5%	نسبة الملكية للمساهم الرئيسي
1020	كود بنك الجزيرة في "تداول"
18.24 ريال سعودي	أعلى سعرسوقي خلال 52 أسبوع (ريال/السهم)
13.46 ريال سعودي	أقل سعرسوقي خلال 52 أسبوع (ريال/السهم)
17.36 مليار ريال سعودي	القيمة السوقية لبنك الجزيرة
13.24%	التغير من بداية العام:

تشير أغلب التوقعات إلى حفاظ أسعار النفط على مستويات 75 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط خلال الربع الرابع 2024 و خلال الفترة من 2025 إلى 2027 و بالتالي نتوقع استفادة القطاع البنكي في السعودية من مشاريع التحول الاقتصادي و الاستثمارات في القطاعات غير النفطية كما نتوقع استمرار نمو الاقتراض من البنوك في المملكة بنسب 8-9% سنوياً.

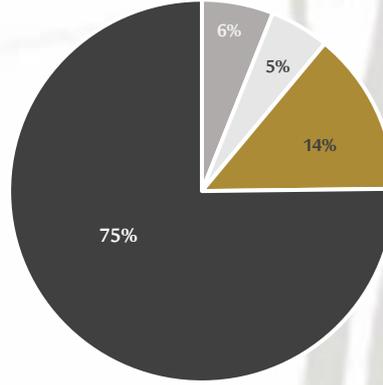
تشير أغلب توقعات بنوك الاستثمار العالمية إلى أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد يخفض أسعار الفائدة بما لا يقل عن 1.5% خلال عام 2025 بالإضافة إلى الخفض الذي تم خلال عام 2024 بحوالي 0.75% حتى كتابة هذا التقرير.

و بالتالي سيقوم البنك المركزي السعودي بخفض أسعار الفائدة بنفس النسبة. وفقاً لتقارير إس أند بي جلوبال فإن خفض أسعار الفائدة في المملكة بحوالي 1.5% إضافية في عام 2025 قد يؤدي إلى تراجع صافي هامش الفائدة للقطاع البنكي بحوالي 0.50 إلى 0.75% في المتوسط ، غير أن خفض أسعار الفائدة قد يفيد القطاع البنكي في المملكة في خفض الخسائر غير المحققة على محفظة استثماراتها كما قد يخفض تكلفة التمويل الخارجي للبنوك.

معدل الفروض إلى الودائع في القطاع البنكي في المملكة يتراوح في المتوسط عند 85% كما أن أغلب تمويلات القطاع البنكي في المملكة من الودائع المحلية كما أن ودائع القطاع العام تساهم بحوالي 20-30% من إجمالي الودائع لدى القطاع البنكي في المملكة.

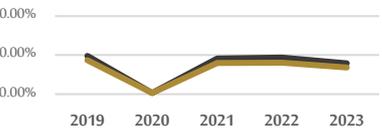
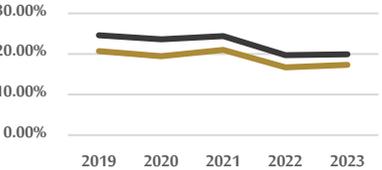
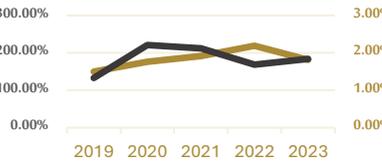
حتى الآن مازالت مستويات الإقتراض الخارجي للبنوك السعودية منخفضة بشكل ملموس و لا يمكن مقارنتها بمستوياتها في بنوك قطر أو بنوك البحرين على سبيل المثال و التي تبدو مرتفعة بشكل واضح ، لكن توقعات إس أند بي جلوبال أشارت إلى أن الطلب القوي على الإقتراض في المملكة و الذي سيتعزز مع خفض أسعار الفائدة و برامج الإصلاح الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة لجوء البنوك السعودية إلى الإقتراض من الخارج لتلبية طلبات الإقتراض المحلية المتزايدة .

هيكل ملكية بنك الجزيرة

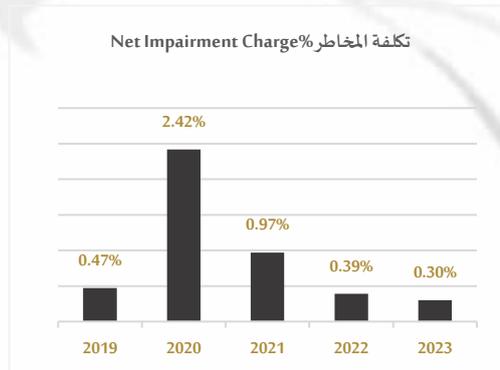


■ آخرون ■ مستثمرين أجانب ■ شركة اتحاد الإخوة للتنمية ■ إبراهيم عبد الرحمن محمد القنيبط

الأداء المالي التاريخي ومؤشرات الأداء لبنك الجزيرة



9M2024	2023	2022	2021	2020	2019	بالمليون ريال سعودي (مالم يحدد غير ذلك)
92,710	80,781	70,599	62,434	53,961	49,660	قروض وسلف (بالصافي)
145,192	129,551	115,849	102,827	92,089	86,544	إجمالي الموجودات
103,349	94,054	86,023	78,365	68,004	62,697	ودائع العملاء
	113,135	102,240	88,932	80,724	74,955	إجمالي المطلوبات
17,386	16,415	13,609	13,895	11,364	11,590	حقوق المساهمين
	1,181	1,297	1,153	31	1,122	صافي الدخل قبل الزكاة وضريبة الدخل
951	1,020	1,109	1,006	34	991	صافي الدخل للفترة بعد الزكاة وضريبة الدخل
2,812	3,335	3,495	3,547	3,287	2,977	إجمالي دخل العمليات
	-8%	10%	2859%	-97%	162%	معدل نمو صافي الدخل
	-5%	-1%	8%	10%	12%	معدل نمو إجمالي دخل العمليات
	8%	9%	9%	0%	9%	العائد السنوي على حقوق المساهمين (متوسط)
	1%	1%	1%	0%	1%	العائد السنوي على الموجودات (متوسط)
0.93	1.00	1.08	0.98	0.03	0.97	ربحية السهم (بالريال السعودي)



ارتفاع أرباح بنك الجزيرة إلى 950.7 مليون ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى 2024 . وأرباح الربع الثالث 332.7 مليون ريال

ارتفعت أرباح بنك الجزيرة إلى 950.7 مليون ريال بنهاية التسعة أشهر الأولى 2024 ، مقارنة بأرباح 740.7 مليون ريال تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2023.

التغير	19أشهر 2024	19أشهر 2023	البند
9.7 %	1,899.30	1,731.98	صافي دخل العمولات الخاصة
15.0 %	2,812.10	2,444.80	دخل العمليات
(13.8 %)	(183.20)	(160.94)	المخصصات
28.4 %	950.70	740.68	صافي الدخل
-	1,025.00	1,025.00	متوسط عدد الأسهم
28.4 %	0.93	0.72	ربح السهم (ريال)
21.2 %	0.83	0.68	ربح السهم المخفض (ريال)

قال البنك إن سبب ارتفاع الأرباح خلال الفترة الحالية مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق يعود إلى:

-ارتفاع صافي الدخل من التمويل والاستثمار بنسبة 10% بشكل رئيسي بسبب ارتفاع الدخل من الاستثمارات والتمويل بنسبة 29% ، بشكل رئيسي بسبب الارتفاع في الدخل من التمويل والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة، والذي ارتفع بسبب نمو المحفظة وارتفاع أسعار الفائدة.

-ارتفاع في دخل العمليات بنسبة 15% وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في صافي دخل التمويل والاستثمار وصافي ربح الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وصافي الدخل من أتعاب الخدمات البنكية ودخل العمليات الأخرى والدخل من توزيعات الأرباح وصافي دخل تحويل العملات، قابله انخفاض في صافي الأرباح من بيع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

في المقابل ارتفع العائد على الودائع والمطلوبات المالية بنسبة 41% وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في العائد على ودائع العملاء والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة.

-ارتفاع مصاريف العمليات بنسبة 10% وذلك بشكل رئيسي بسبب الارتفاع في المصاريف العمومية والإدارية الأخرى وصافي مخصص خسائر الائتمان ورواتب الموظفين وما في حكمها ومصاريف الاستهلاك والإطفاء ومصاريف الإيجارات والمباني، قابله عكس مخصص الانخفاض في القيمة للعقارات الأخرى وانخفاض في مصاريف العمليات الأخرى.

-ارتفاع صافي مخصص خسائر الائتمان بشكل رئيسي بسبب ارتفاع متطلبات المخصص لقطاع تمويل الشركات والأفراد. في المقابل تم عكس مخصص الانخفاض في القيمة للعقارات الأخرى بنحو 42.6 مليون ريال سعودي.

المقارنة الربعية (مليون)

التغير	الربع الثالث 2024	الربع الثالث 2023	البند
6.9 %	649.80	607.83	صافي دخل العمولات الخاصة
19.6 %	1,020.70	853.20	دخل العمليات
(79.6 %)	(87.60)	(48.77)	المخصصات
20.5 %	332.70	276.04	صافي الدخل
-	1,025.00	1,025.00	متوسط عدد الأسهم
20.5 %	0.32	0.27	ربح السهم (ريال)
20.4 %	0.32	0.27	ربح السهم المخفض (ريال)

-ارتفاع دخل العمليات بنسبة 20% وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في دخل العمليات الأخرى وصافي دخل التمويل والاستثمار وصافي ربح الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وصافي الدخل من أتعاب الخدمات البنكية وصافي دخل تحويل العملات والدخل من توزيعات الأرباح وصافي الأرباح من بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

في المقابل ارتفع العائد على الودائع والمطلوبات المالية بنسبة 32% وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في العائد على ودائع العملاء والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

-ارتفاع مصاريف العمليات بنسبة 20% وذلك بشكل رئيسي بسبب الارتفاع في المصاريف العمومية والإدارية الأخرى وصافي مخصص خسائر الائتمان ورواتب الموظفين وما في حكمها ومصاريف الإيجارات والمباني، قابله انخفاض في مصاريف العمليات الأخرى ومصاريف الاستهلاك والإطفاء.

-ارتفاع صافي مخصص خسائر الائتمان بشكل رئيسي بسبب ارتفاع متطلبات المخصص لقطاع تمويل الشركات.

التغير	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	البند
3.2 %	649.82	629.41	صافي دخل العملات الخاصة
13.0 %	1,020.72	903.06	دخل العمليات
(5.8 %)	(87.59)	(82.78)	المخصصات
4.8 %	332.72	317.55	صافي الدخل
-	1,025.00	1,025.00	متوسط عدد الأسهم
4.8 %	0.32	0.31	ربح السهم (ريال)
52.1 %	0.32	0.21	ربح السهم المخفض (ريال)

وعزا البنك سبب ارتفاع الأرباح خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق إلى:

-ارتفاع صافي الدخل من التمويل والاستثمار بنسبة 3% بشكل رئيسي بسبب ارتفاع الدخل من الاستثمارات والتمويل بنسبة 7% بشكل رئيسي بسبب الارتفاع في الدخل من التمويل والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والذي ارتفع بسبب نمو المحفظة وارتفاع أسعار الفائدة.

-ارتفاع دخل العمليات بنسبة 13% وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في دخل العمليات الأخرى وصافي دخل التمويل والاستثمار وصافي دخل تحويل العملات وصافي الدخل من أتعاب الخدمات البنكية وصافي الأرباح من بيع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وصافي ربح الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وصافي الأرباح من بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، قابله انخفاض في الدخل من توزيعات الأرباح.

في المقابل ارتفع العائد على الودائع والمطلوبات المالية بنسبة 8% وذلك يعود بشكل رئيسي إلى الارتفاع في العائد على ودائع العملاء والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

-ارتفاع مصاريف العمليات بنسبة 18% وذلك بشكل رئيسي بسبب أنه لا يوجد عكس مخصص الانخفاض في القيمة للعقارات الأخرى والارتفاع في المصاريف العمومية والإدارية الأخرى ورواتب الموظفين وما في حكمها وصافي مخصص خسائر الائتمان ومصاريف الإيجارات والمباني، قابله انخفاض في مصاريف الاستهلاك والإطفاء ومصاريف العمليات الأخرى.

-ارتفاع صافي مخصص خسائر الائتمان بشكل رئيسي بسبب ارتفاع متطلبات المخصص لقطاع تمويل الشركات. في المقابل في الربع السابق تم عكس مخصص الانخفاض في القيمة للعقارات الأخرى بنحو 42.6 مليون ريال سعودي.

الميزانية العمومية (مليار)

التغير	9 أشهر 2024	9 أشهر 2023	البند
12.3 %	145.19	129.25	الموجودات
14.0 %	103.35	90.65	ودائع العملاء
16.7 %	92.71	79.41	القروض

معلومات إضافية:

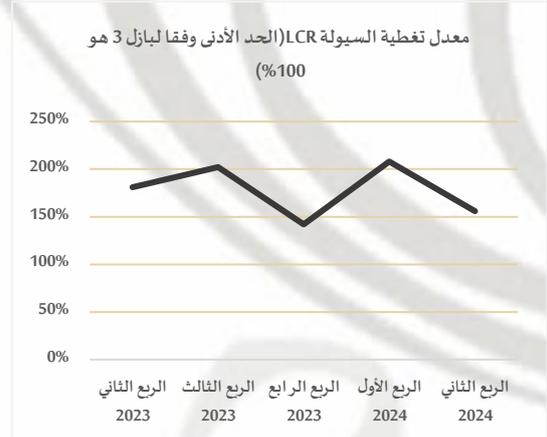
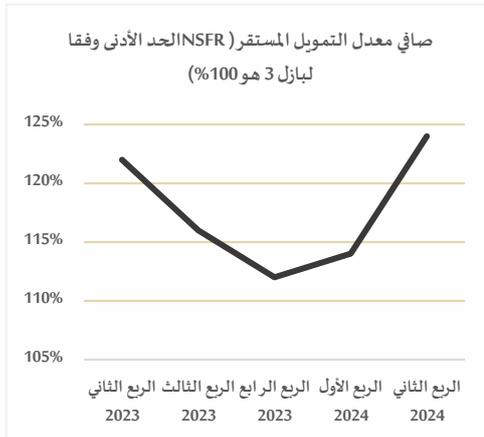
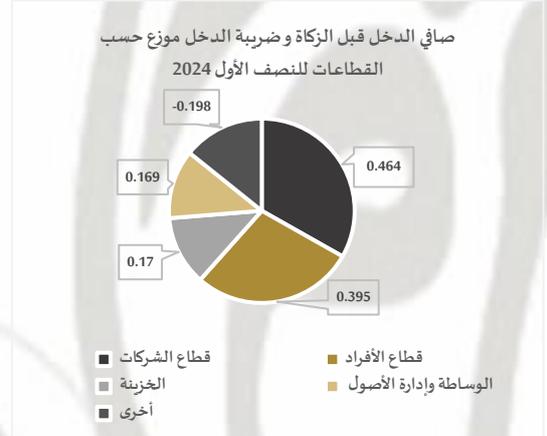
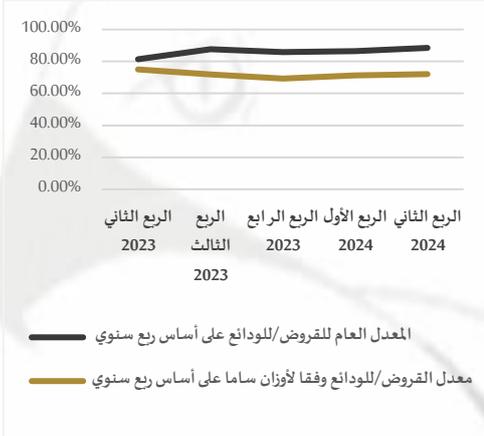
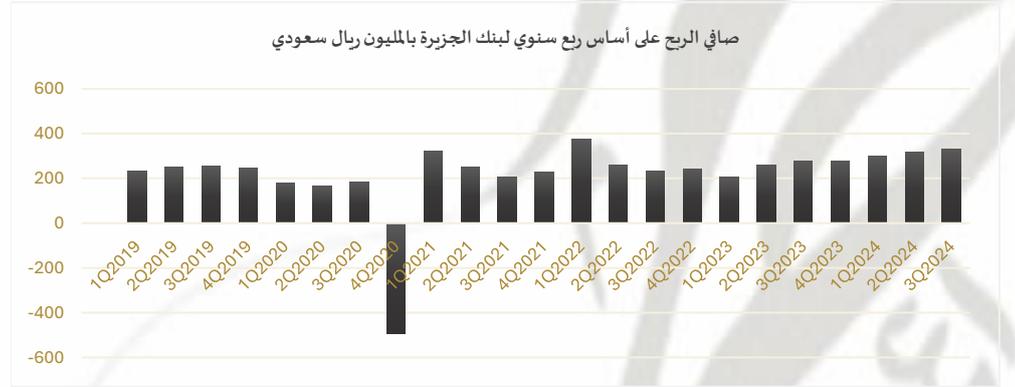
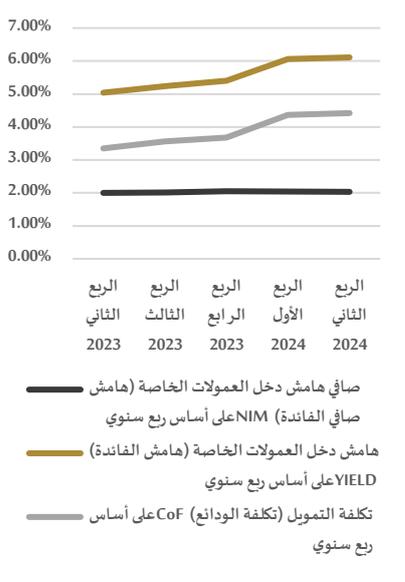
"يرجع سبب إعادة احتساب ربحية السهم للفترة الحالية والسابقة إلى الزيادة في رأس مال البنك، الناتجة عن إصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل أربعة أسهم، حيث أصبح عدد الأسهم المصدرة 1,025 مليون سهم وذلك وفقاً لموافقة الجمعية العمومية بتاريخ 2024/4/24م"

كما قال البنك إن حقوق المساهمين (لا توجد حقوق أقلية - بعد استبعاد الصكوك) بنهاية الفترة قد بلغت 13511 مليون ريال، مقابل 12456 مليون ريال كما في نهاية الفترة المماثلة من العام السابق.

- تم حساب ربحية السهم للفترة الحالية والفترة السابقة بقسمة صافي الدخل للفترة بعد الزكاة وضريبة الدخل (معدل بتكاليف صكوك الشريحة الأولى) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائم 1,025 مليون سهم.

- تمت إعادة احتساب ربحية السهم عن الفترات السابقة وذلك ليعكس الزيادة على رأس مال البنك من 820 مليون سهم إلى 1,025 مليون سهم وذلك بسبب إصدار أسهم منحة والبالغة سهم واحد لكل أربعة أسهم وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 24 أبريل 2024م.

- أصدر البنك صكوكاً إضافية من الشريحة الأولى بقيمة 2 مليار ريال سعودي (مقومة بالريال السعودي) خلال الربع الثاني من عام 2023م بالإضافة إلى صكوك من الشريحة الأولى بقيمة 1.875 مليار ريال سعودي (مقومة بالدولار الأمريكي) خلال الربع الثاني من عام 2021م. مجموع هذه الصكوك من الشريحة الأولى تم تضمينها كجزء من إجمالي حقوق الملكية.



التطورات الأخيرة في بنك الجزيرة

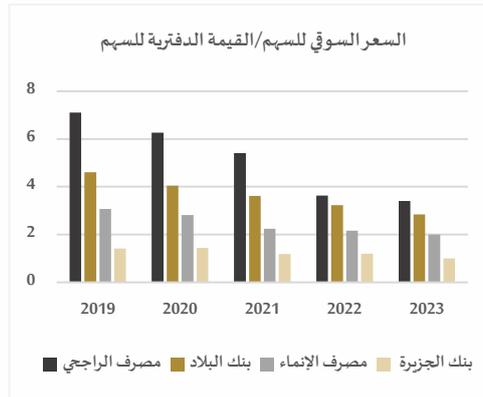
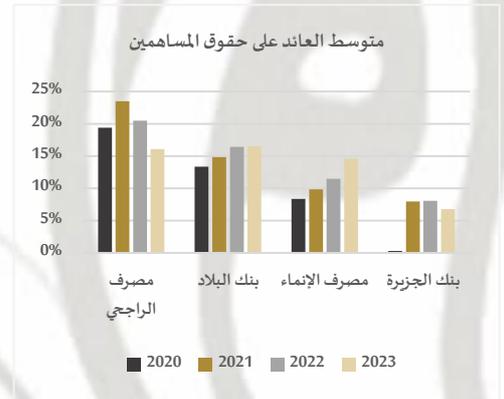
11 ديسمبر 2024 عمومية بنك الجزيرة تصوت على شراء البنك 4.5 مليون سهم من أسهمه

حدد بنك الجزيرة يوم 11 ديسمبر 2024، موعداً لعقد الجمعية العامة غير العادية، وذلك للتصويت على شراء البنك لعدد 4.5 مليون سهم من أسهمه والاحتفاظ بها كأسهم خزينة، وذلك بغرض تخصيصها لبرنامج أسهم الموظفين حسب متطلبات الأنظمة. وأضاف البنك في بيان له على تداول، أن تمويل الشراء سيكون من موارد البنك الذاتية، ويشمل البند تفويض مجلس الإدارة بإتمام عملية الشراء خلال فترة أقصاها 6 شهور من تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية، وعلى أن يتم الاحتفاظ بالأسهم المشتراة لمدة لا تزيد عن 10 سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية، وبعد انقضاء هذه المدة يتبع البنك الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وذلك في حال الموافقة على البند رقم 6 والبند رقم 23 والمتعلقة بجواز شراء الشركة لأسهمها أو ارتهاؤها، وذكر أن الجمعية ستصوت كذلك على برنامج أسهم الموظفين وتفويض مجلس الإدارة بتحديد شروط البرنامج الحالية والمستقبلية بما فيه سعر التخصيص لكل سهم، وذلك في حال الموافقة على البند رقم 23 والمتعلق بجواز شراء الشركة لأسهمها أو ارتهاؤها. وأوضح أن الجمعية ستصوت أيضاً على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين المرشحين للدورة القادمة والتي تبدأ من تاريخ 1 يناير 2025 ولمدة 3 سنوات حتى تاريخ 31 ديسمبر 2027.

بنك الجزيرة يوقع عقدين مع جزيرة تكافل بقيمة 58.2 مليون ريال

أعلن بنك الجزيرة أنه تم توقيع عقدين مع شركة الجزيرة تكافل لتعاوني لتأمين الحماية الجماعية لمحفظة التمويل الشخصي والعقاري لعملاء بنك الجزيرة بقيمة 58.17 مليون ريال. وقال البنك والشركة في بيانين منفصلين لهما على تداول، إن العقد الأول بقيمة 21.18 مليون ريال، فيما تبلغ قيمة العقد الثاني 36.99 مليون ريال. وأضاف أن التغطية تبدأ من يوم 17 نوفمبر 2024 ولمدة سنة ميلادية واحدة، مبينين أن العقدين ضمن سياق الأعمال الاعتيادية ولم يمنح أي مزايا تفضيلية. وذكر أن عبدالمجيد السلطان له مصلحة غير مباشرة في هذا العقد كونه نائب رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة وكذلك رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني، ونائب العبد الكريم له مصلحة غير مباشرة في هذا العقد كونه الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الجزيرة وكذلك نائب رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة تكافل تعاوني. وأشار إلى أن هذا العقد سيكون له أثر مباشر على الفوائد المالية للبنك خلال عامي 2024 و2025.

بنك الجزيرة بالمقارنة مع البنوك المتوافقة مع الشريعة في المملكة والمدرجة في تداول



الرؤية المستقبلية للقطاع البنكي في السعودية

" رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تصنيف الودائع على المدى البعيد والتصنيف الأساسي غير المدعوم بأصول، لـ 11 بنكا سعودياً تتابعها الوكالة في المملكة من ضمنها بنك الجزيرة "

" وأرجعت موديز أسباب رفعها للتصنيف الائتماني إلى عنصرين أساسيين، وهما البيئة التشغيلية الآخذة في التحسن في المملكة، وارتفاع قدرة الحكومة على دعم البنوك عند الحاجة "

" كما عدلت نظرتها المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة لتصنيفات الودائع على المدى البعيد لجميع البنوك، عدا مصرف الراجحي الذي أبقته على نظرتها المستقبلية عند مستقرة "

" حسب البيانات الرسمية، رفعت وكالة موديز مؤخرًا، تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية بالعملة المحلية والأجنبية عند Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة "

" قال وزير المالية محمد الجدعان، ان البنوك السعودية تُصنّف من بين الأكثر ربحية على مستوى العالم، ويُعد القطاع البنكي في المملكة من أقوى خمسة قطاعات بنكية في العالم "

" وكالة فيتش: إن البيئة التشغيلية في السعودية لا تزال صحية وستدعم توسع القطاع المصرفي السعودي، متوقعة أن تستمر الظروف المواتية في دعم جودة الأصول لدى البنوك السعودية خلال عام 2025 "

" وذكرت فيتش أنه على الرغم من أن صافي الأصول الأجنبية للقطاع تحول إلى مستوى سلب لأول مرة، إلى أن نسبة التغطية الإجمالية للمخصصات عند مستوى صحي، وتتوقع بقاء مؤشرات جودة الأصول للبنوك السعودية قوية للعام المقبل "

• موديز ترفع تصنيفها لـ 11 بنكا سعودياً، رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تصنيف الودائع على المدى البعيد والتصنيف الأساسي غير المدعوم بأصول، لـ 11 بنكا سعودياً تتابعها الوكالة في المملكة، وأوضحت الوكالة في تقرير لها أن البنوك هي: البنك الأهلي السعودي، ومصرف الراجحي، وبنك الرياض، والبنك السعودي الأول، والبنك السعودي الفرنسي، ومصرف الإنماء، والبنك العربي الوطني، وبنك البلاد، والبنك السعودي للاستثمار، وبنك الجزيرة، وبنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية. وأرجعت موديز هذه الخطوة إلى عنصرين أساسيين، وهما البيئة التشغيلية الآخذة في التحسن، وارتفاع قدرة الحكومة على دعم البنوك عند الحاجة.

وأضافت أنها عدلت نظرتها المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة لتصنيفات الودائع على المدى البعيد لجميع البنوك، عدا مصرف الراجحي الذي أبقته على نظرتها المستقبلية عند مستقرة. وأشارت إلى أن الظروف الائتمانية لدى البنوك في السعودية آخذة في التحسن في ظل استمرار قوة زخم التنوع الاقتصادي، متوقعة أن يبقى النمو الائتماني في النظام المصرفي قوياً، خاصة بالنسبة للمقترضين ذوي الجودة العالية المرتبطين بتنفيذ المشاريع العملاقة، ما سيدعم بدوره جودة الأصول والربحية لجميع البنوك في النظام المصرفي، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وأوضحت أن رفع التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية إلى "Aa3" من "A1" يشير إلى ارتفاع القدرة على دعم البنوك، مشيرة إلى أن جميع البنوك المُصنّفة تستفيد من مستوى دعم حكومي مرتفع جداً، خاصة بعد أن أعادت وكالة التصنيف تقييم احتمال تقديم الحكومة لهذا الدعم لمصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك السعودي للاستثمار، وبنك الجزيرة، من "مرتفع" إلى "مرتفع جداً". وأضافت أن إعادة التقييم هذه تعكس الدور الحيوي الذي يؤديه النظام المصرفي في دعم برنامج التنوع الاقتصادي، والذي سيخفض بمرور الوقت من تعرض السعودية لتطورات سوق النفط. وأشارت موديز إلى أن استقرار النظام المصرفي وصلابته يدعمان ثقة المستثمرين، والاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي الذي يحظى بأهمية حاسمة في خطة التنوع الخاصة بالحكومة، والذي يرفع من احتمال تقديم الحكومة الدعم عند الحاجة. وحسب البيانات الرسمية، رفعت وكالة موديز مؤخرًا، تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية بالعملة المحلية والأجنبية عند Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما رفعت الوكالة أيضاً تصنيفها لكل من صندوق الاستثمارات العامة، وأرامكو السعودية، وسابك، والسعودية للكهرباء، وإس تي سي، والسعودية لشراء الطاقة، من A1 إلى Aa3، مع تغيير النظرة المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة.

• الجدعان: البنوك السعودية الأكثر ربحية عالمياً واقتراضها من الأسواق الدولية ليس أزمة. قال وزير المالية محمد الجدعان، ان البنوك السعودية تُصنّف من بين الأكثر ربحية على مستوى العالم، مبيناً أن القطاع البنكي في المملكة يُعدُّ من بين أقوى خمسة قطاعات بنكية في العالم، وذلك بناءً على معطيات دولية وتقييمات صادرة عن صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية. وأضاف الجدعان، أن لجوء البنوك السعودية إلى الاقتراض من الأسواق الدولية لا يعكس وجود أي مشكلات في السيولة، وأوضح أن توصيات صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية المختصة توصي دائماً بأن تقوم البنوك بتوزيع محفظة الأصول والالتزامات بشكل أكثر حصافة وتوازناً، ويُفضل أن تعتمد على رأس المال أو ما يُسمى برأس المال البديل، مثل بعض إصدارات السندات، والصكوك المستدامة أو الدائمة، بدلاً من الاعتماد على الودائع فقط. وذكر الجدعان أن البنوك السعودية ستُجَّه إلى الاستدانة والاقتراض بتكاليف عالية؛ إذ إن لديها القدرة على تحقيق عوائد أعلى بكثير من تكلفة التمويل.

• فيتش: البيئة التشغيلية في السعودية لا تزال صحية وستدعم توسع البنوك. قالت وكالة فيتش، إن البيئة التشغيلية في السعودية لا تزال صحية وستدعم توسع القطاع المصرفي السعودي، متوقعة أن تستمر الظروف المواتية في دعم جودة الأصول لدى البنوك السعودية خلال عام 2025. وأوضحت الوكالة في تقرير لها، أن ودائع البنوك ارتفعت بـ 37 مليار ريال فقط في الربع الثالث من العام الجاري 2024، مرجعة ذلك إلى اعتماد البنوك بشكل متزايد على مصادر تمويل خارجية وتنوع هياكل تمويلها، بسبب الطلب الآتي من عملائها من المؤسسات التي تشارك في تنفيذ المشاريع الحكومية الضخمة وحاجتها لقروض بعملات أجنبية. وبينت أن المكاسب القوية في الأوراق المالية والتداول أدت إلى زيادة بلغت 1.4 مليار ريال في الدخل غير المرتبط بالفائدة للبنوك السعودية خلال الربع الثالث من عام 2024، مما أدى إلى ارتفاع قدره 0.5 مليار ريال في الأرباح المجمعة. وذكرت أن الالتزامات الخارجية للقطاع بلغت مستوى قياسياً قدره 400 مليار ريال في سبتمبر 2024 ما شكل 11% من مطلوباتها، وهذا ما أدى إلى تحول صافي الأصول الأجنبية للقطاع إلى مستوى سلب لأول مرة، متوقعة أن تستمر البنوك السعودية في زيادة التزاماتها الخارجية. وأشارت إلى أن نسبة التغطية الإجمالية للمخصصات عند مستوى صحي، متوقعة بقاء مؤشرات جودة الأصول للبنوك السعودية قوية للعام المقبل.

• ارتفاع أرباح البنوك في السعودية قبل الزكاة والضرائب إلى 7.7 مليار ريال في أكتوبر 2024. ارتفعت الأرباح المجمعة للبنوك العاملة بالسعودية قبل الزكاة والضرائب خلال شهر أكتوبر 2024، إلى نحو 7.7 مليار ريال، وبنسبة قارت بـ 23.6% مقارنة بأرباح قدرها 6.23 مليار ريال خلال نفس الشهر من عام 2023، وذلك وفقاً للنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي لشهر أكتوبر 2024. وتشمل الأرباح المجمعة نتائج البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي، وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة.

الأرباح المجمعة للبنوك (مليار ريال)

التغير	الأرباح المجمعة للبنوك	الفترة
9.52 %	7.02	يناير 2024
31.27 %	6.80	فبراير 2024
(6.73 %)	6.93	مارس 2024
15.92 %	6.70	أبريل 2024
15.80 %	7.33	مايو 2024
10.89 %	7.74	يونيو 2024
21.04 %	7.71	يوليو 2024
13.88 %	7.55	أغسطس 2024
9.52 %	7.82	سبتمبر 2024
23.60 %	7.70	أكتوبر 2024

وفيما يخص الميزانية المجمعة للبنوك، سجلت موجودات البنوك العاملة في السعودية ارتفاعاً بنسبة 11.5 % خلال شهر أكتوبر، لتصل إلى 4366.9 مليار ريال.

الموجودات المجمعة للبنوك (مليار ريال)

التغير	الموجودات المجمعة للبنوك	الفترة
10.90 %	4,010.99	يناير 2024
10.43 %	4,049.76	فبراير 2024
9.72 %	4,110.96	مارس 2024
9.18 %	4,099.48	أبريل 2024
10.71 %	4,168.63	مايو 2024
10.18 %	4,218.38	يونيو 2024
10.33 %	4,237.11	يوليو 2024
11.50 %	4,315.11	أغسطس 2024
12.20 %	4,377.28	سبتمبر 2024
11.53 %	4,366.86	أكتوبر 2024

وارتفع إجمالي الودائع في البنوك بنسبة تخطت 9 % ليصل إلى 2709.1 مليار ريال بنهاية شهر أكتوبر الماضي.

الودائع المجمعة للبنوك (مليار ريال)

التغير	الودائع المجمعة للبنوك	الفترة
10.30 %	2,508.65	يناير 2024
10.26 %	2,538.22	فبراير 2024
8.14 %	2,596.26	مارس 2024
6.50 %	2,565.03	أبريل 2024
8.54 %	2,595.26	مايو 2024
9.42 %	2,669.52	يونيو 2024
8.01 %	2,644.59	يوليو 2024
8.71 %	2,680.24	أغسطس 2024
10.73 %	2,718.88	سبتمبر 2024
9.21 %	2,709.10	أكتوبر 2024

كما ارتفعت القروض المقدمة من البنوك في السعودية للقطاع الخاص، لتصل إلى نحو 2800 مليار ريال بنهاية أكتوبر 2024، وبنسبة 12%:

التغير	القروض المجمعة المقدمة من البنوك للقطاع الخاص	الفترة
10.81 %	2,548.44	يناير 2024
11.08 %	2,578.43	فبراير 2024
10.39 %	2,599.22	مارس 2024
10.74 %	2,614.49	أبريل 2024
10.85 %	2,651.78	مايو 2024
11.32 %	2,690.48	يونيو 2024
11.72 %	2,719.04	يوليو 2024
11.92 %	2,746.99	أغسطس 2024
12.09 %	2,775.07	سبتمبر 2024
12.12 %	2,799.98	أكتوبر 2024

- إس أند بي غلوبال تتوقع نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4.7% في عام 2025. توقعت وكالة إس أند بي غلوبال نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 0.8% في عام 2024، وبنسبة 4.7% في عام 2025. وأضافت الوكالة في تقرير لها، أن توقعاتها لعامي 2024 و2025 انخفضت بنحو 0.6 نقطة أساس، مقارنةً بتوقعاتها السابقة في شهر سبتمبر الماضي، مشيرة إلى أن انخفاض توقعاتها يعكس افتراضات أقل لإنتاج النفط مقارنةً بالتوقعات السابقة. وأوضحت الوكالة أن خفض افتراضاتها لإنتاج السعودية من النفط إلى 9.5 مليون برميل يومياً (9.7 مليون برميل يومياً سابقاً)، ونمو القطاع غير النفطي السعودي بأقل من توقعاتها في الربع الثالث 2024، دفعها لخفض توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي. وحافظت الوكالة على توقعاتها للتضخم في الاقتصاد السعودي عند 1.8% في عام 2024، فيما توقعت أن يبلغ التضخم 1.7% في عام 2025، مقارنةً بتوقعاتها السابقة عند 1.6%
- الميزانية العامة للمملكة حققت عجز قيمته 12.3 مليار ريال و يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي . خلال الربع الأول 2024 و هو الربع السادس على التوالي الذي يتحقق فيه عجزاً للموازنة . أسعار النفط تعتبر عامل مهم جداً للتأثير على السياسة المالية للمملكة و طالما ظلت أسعار النفط مرتفعة عن مستوى 59 دولاراً للبرميل ، ستظل السياسة المالية للمملكة مستمرة في التوسع . مستوى سعر 59 دولار أمريكي لبرميل النفط هو مستوى التعادل المالي الخارجي للمملكة و المراد عنده تعادل إيرادات المملكة من النقد الأجنبي مع مصروفاتها من النقد الأجنبي . في حالة انخفاض السعر العالمي للنفط إلى مستوى 59 دولار أمريكي للبرميل سيكون أمام المملكة أحد السيناريوهات التالية: خفض الإنفاق الحكومي و اتباع سياسة مالية تقشفية أو التركيز على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة ، و لكن إذا لم تنجح ، تلجأ إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي السعودي (ساما) أو في أبعد الاحتمالات اللجوء إلى خفض قيمة الريال السعودي ، و هو مستبعد تماماً حالياً
- وكالة ستاندارد أند بورز قالت أن معدل القروض إلى الدوائج في البنوك السعودية تجاوز نسبة 100% في عام 2022 بالمقارنة بنسبة 86% في عام 2019 ، و مع التوقعات باستمرار النمو في الإقراض لدى البنوك السعودية **ستكون البنوك السعودية مضطرة إلى اللجوء إلى أحد السيناريوهات التالية:** تسهيل استثماراتها في أدوات الدين الحكومية و أدوات الدين الأخرى الصادرة من الشركات و التي تمثل جميعها 15.7% من إجمالي الأصول لديها كما في نهاية عام 2023 مما قد ينتج عنه تكبد تلك البنوك لخسائر غير محققة حالياً تبلغ 7.4 مليار ريال سعودي و إذا تم توجيه تلك السيولة إلى تمويل قروض التجزئة و القروض العقارية قد ينتج عن ذلك زيادة المخاطر و تراجع مؤشرات السيولة لدى البنوك السعودية ، أو قد تلجأ البنوك السعودية إلى الحصول على تمويلات جديدة من خلال إصدار صكوك مغطاة بشكل مباشر بالمشروعات العقارية التي ستحصل على تلك التمويلات أو بشكل غير مباشر أو قد تلجأ البنوك السعودية إلى الاقتراض من خارج المملكة (قروض أجنبية)
- القروض العقارية مثلت 23.5% من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك السعودية في 2023 ارتفاعاً من 12.8% فقط في 2019 ، لكن وكالة ستاندارد أند بورز مازال لديها نظرة مستقبلية إيجابية بشأن الجدارة أو الملاءة المالية للقطاع المصرفي السعودي عموماً
- القروض العقارية المقدمة من البنوك في المملكة ترتفع 94.5 مليار ريال خلال الربع الأول 2024. سجلت القروض العقارية المقدمة من المصارف التجارية في المملكة خلال الربع الأول 2024 على أساس سنوي زيادة بمقدار 94.5 مليار ريال، حيث بلغت 800.5 مليار ريال مقارنة بنحو 705.9 مليار ريال خلال الربع المماثل في عام 2023
- محافظ "المركزي السعودي": تصاعد الصراعات الجيوسياسية من المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط. طالب إيمان السياري محافظ البنك المركزي السعودي بتنسيق وتوحيد الجهود العالمية لتنظيم أنشطة الأصول المشفرة. وبين أن المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط تشمل تصاعد الصراعات الجيوسياسية وتزايد القلق بشأن التجزؤ الاقتصادي في اقتصادات العالم، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على تزايد فرص القيود على التجارة الدولية. وثمن السياري دور مجموعة العشرين في توسيع نطاق الشراكة العالمية للشمول المالي لتحقيق الرفاه المالي.
- السعودية: 307.4 مليار ريال التسهيلات المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر بنهاية الربع الثاني 2024 . ارتفع إجمالي حجم التسهيلات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر من القطاع المصرفي وشركات التمويل في السعودية بنهاية الربع الثاني 2024 ، ليلعب أعلى مستوياته عند 307.4 مليار ريال، وبنسبة قدرها 17% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023. وتصدرت المنشآت المتوسطة إجمالي حجم التسهيلات بنحو 167.3 مليار ريال، ثم المنشآت الصغيرة بنحو 106.4 مليار ريال، ومنتاهية الصغر بـ 33.7 مليار ريال. وتُصنّف المنشآت المتوسطة في المملكة على أنها التي يبلغ حجم إيراداتها من 40 إلى 200 مليون ريال أو عدد موظفيها بين 50 و249 موظفاً، أما المنشآت الصغيرة، فهي التي تحقق إيرادات سنوية بين 3 و40 مليون ريال أو يتراوح عدد موظفيها بين 6 و49 موظفاً، بينما المنشآت منتاهية الصغر فهي التي تحقق إيرادات سنوية تقل عن 3 ملايين ريال، والتي تضم أقل من 5 موظفين.

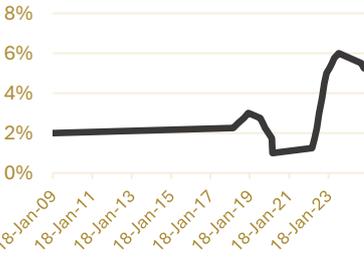
- إس أند بي غلوبال: تتوقع استمرار الأداء القوي للبنوك الخليجية في عام 2025. توقعت وكالة إس أند بي غلوبال، أن تواصل البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي اداءها القوي في عام 2025، في تحقيق أرباحاً وتستفيد من مؤشرات قوية لجودة الأصول ورسملة قوية، كما تملك سيولة كافية في ميزانيتها العمومية. وأضافت الوكالة في تقرير حديث لها، أن ذلك يأتي على الرغم من احتمال تأثر البنوك الخليجية قليلاً بانخفاض أسعار الفائدة. وذكرت أنه من الممكن أن تؤثر الزيادة الحادة غير المتوقعة في المخاطر الجيوسياسية أو الانخفاض الكبير في أسعار النفط على الجدارة الائتمانية للبنوك، وبناءً على تطور السيناريو، توقعت أن تتمتع البنوك بقدرة نسبية على الصمود. وأشارت إلى أن دول الخليج سوف تستفيد من تنفيذ مشاريع التحول الاقتصادي، وخاصة السعودية، متوقعة أن تستمر البنوك الخليجية في تنمية دافتر القروض لديها دون التسبب في اختلالات اقتصادية كلية كبرى. وأضافت أنه من المتوقع أن يتراوح الإقراض ما بين 8% إلى 9% في السعودية والإمارات، وما بين 3% و6% في الدول الخليجية الأخرى، متوقعة أن تظل مؤشرات جودة الأصول مستقرة على نطاق واسع على مدى الأشهر الـ 12 إلى 24 المقبلة.

- في اجتماع نوفمبر 2024 المركزي السعودي يخفض أسعار الريبو العكسي والريبو 25 نقطة أساس. قرر البنك المركزي السعودي ساما، خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) بمقدار 25 نقطة أساس من 500 نقطة أساس إلى 475 نقطة أساس، وخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) بمقدار 25 نقطة أساس أيضاً، من 550 نقطة أساس إلى 525 نقطة أساس. وقال المركزي السعودي في بيان له، إن هذا القرار يأتي اتساقاً مع أهدافه في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي. وكان الفيدرالي الأمريكي قد قرر اليوم خفض معدل الفائدة 25 نقطة أساس إلى النطاق ما بين 4.50% و4.75%. مقارنة بمستواه السابق عند 4.75% و5.00%. يشار إلى أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كان قد رفع معدلات الفائدة 11 مرة متتالية، آخرها في شهر يوليو 2023، ليتم بعد ذلك تثبيتها عند نطاق يتراوح بين 5.25% و5.50%. في يوليو الماضي للاجتماع الثامن على التوالي، ليتم تخفيضها لأول مرة في سبتمبر الماضي بـ 50 نقطة أساس. ويمثل سعر اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) سعر الفائدة التي تحصل عليها البنوك عند إيداع أموالها لدى البنك المركزي، بينما يمثل سعر اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) سعر الإقراض من البنك المركزي للبنوك. ويحذو المركزي السعودي عادة حذو البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تغيرات أسعار الفائدة على الريال، وذلك بسبب الربط بين العملتين (الريال والدولار).

- (الضغوط الشديدة) لأحداث المنطقة قد تكبد البنوك الخليجية خسائر تراكمية 24.6 مليار دولار: وضعت وكالة التصنيف الائتماني S&P أربعة سيناريوهات لقياس تأثير أحداث المنطقة على البنوك الخليجية، وهي: ضغوط ضعيفة، معتدلة، كبيرة، وضغوط شديدة. وحددت الوكالة ثلاثة مخاطر قد تتعرض لها مصارف المنطقة، وفقاً لاستمرار الصراع في المنطقة، وهذه المخاطر تتضمن: خروج المستثمرين غير المقيمين وخروج التمويل الأجنبي من المنطقة، تراخي التمويل المحلي (وهذا حسب الوكالة لن يحدث إلا في حال التعرض لضغوط شديدة)، وارتفاع معدلات التخلف عن سداد القروض من الشركات والأفراد. وقياساً على السيناريوهات، تتوقع الوكالة أن يسجل 13 بنكاً خليجياً ضمن 45 بنكاً تضمها قائمة القياس للوكالة، خسائر في حال التعرض لسيناريو الضغوط الكبيرة، بسبب أحداث المنطقة، ويرتفع هذا العدد إلى 25 بنكاً في سيناريو (الضغوط الشديدة) مع خسائر تراكمية تصل إلى 24.6 مليار دولار. وفي وقت سابق، توقعت وكالة إس أند بي جلوربال للتصنيف الائتماني، أن تستمر البنوك الخليجية في تحقيق أداء قوي خلال عام 2024، شريطة عدم تعرضها لتحديات غير متوقعة. وأوضحت الوكالة أن نسبة القروض المتعثرة سجلت 3.2% خلال النصف الأول 2024 مقارنة بـ 3.1% في 2023، فيما سجلت تغطية المخصصات للقروض المتعثرة نسبة 155.5% مقارنة بـ 162.8% في العام السابق. أما بالنسبة لكفاية رأس المال، فقد سجلت 17.1% في النصف الأول من 2024 مقابل 17.3% في 2023، بينما سجلت القروض إلى الودائع 94.6% مقارنة بـ 93.9% العام الماضي. كما بلغ العائد على الأصول 1.74% مقارنة بـ 1.65% في 2023، فيما كانت نسبة التكلفة إلى الدخل 35.7% مقارنة بـ 36.9% في العام الماضي. وفيما يخص التوقعات لعام 2025، تشير الوكالة إلى أن تخفيضات أسعار الفائدة قد تؤدي إلى تقليص الهوامش الربحية للبنوك، لكن جودة الأصول من المتوقع أن تظل داعمة بشكل عام، مما يساعد البنوك على الحفاظ على مستويات استقرار جيدة.

- البنك الدولي يتوقع تحقيق الاقتصاد السعودي أعلى معدل نمو بين الدول الخليجية خلال 2025 عند 4.9%. كشف البنك الدولي اليوم عن توقعه تحقيق الاقتصاد السعودي أعلى معدل نمو اقتصادي في منطقة الخليج خلال العام 2025 عند 4.9% مقابل 1.6% معدل نمو متوقع للعام الجاري 2024، مؤشر جديد على قدرة الاقتصاد السعودي على امتصاص تأثير الأزمات والصراعات الخارجية والإقليمية وتحقيق معدلات نمو إيجابية. ووفقاً لتوقعات البنك الدولي في تقريره الصادر اليوم حول المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستتمو بنسبة 4.2% في العام 2025 وبمعدل 1.9% في العام الحالي 2024، وبالتالي فإن توقعات البنك الدولي للاقتصاد السعودي في العام 2025 جاءت أعلى من المتوسط العام لدول مجلس التعاون الخليجي. ولاتزال توقعات البنك الدولي لنمو الاقتصاد السعودي في العام 2025 أعلى من مثيلها الصادرة عن صندوق النقد الدولي في يوليو الماضي والتي كانت عند 4.7% بالرغم من تخفيض البنك الدولي توقعاته مقارنة بيونيو الماضي والتي كانت عند 5.9%. وأعلى أيضاً من توقعات وزارة المالية في تقريرها الأخير حول البيان التمهيدي لميزانية 2025 والتي جاءت عند 4.6%. وتظهر البيانات تحقيق ثاني أعلى معدل نمو بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" للبنك المركزي السعودي



"وضعت وكالة التصنيف الائتماني S&P أربعة سيناريوهات لقياس تأثير أحداث المنطقة على البنوك الخليجية، وهي: ضغوط ضعيفة، معتدلة، كبيرة، وضغوط شديدة"

"في حال تعرض المصارف لضغوط شديدة فإن: خروج المستثمرين غير المقيمين وخروج التمويل الأجنبي من المنطقة، تراخي التمويل المحلي وارتفاع معدلات التخلف عن سداد القروض من الشركات والأفراد، أهم ثلاث مخاطر قد تتعرض لها المصارف في المنطقة"

"وقياساً على السيناريوهات، من المتوقع أن يسجل 13 بنكاً خليجياً خسائر في حال التعرض لسيناريو الضغوط الكبيرة، ويرتفع هذا العدد إلى 25 بنكاً في سيناريو الضغوط"

تقدر "بلومبيرغ" أن المقرضين المحليين قد يحتاجون إلى إصدار ما لا يقل عن 10 إلى 15 مليار دولار سنوياً من الديون الجديدة حتى عام 2028 لدعم استثمارات المملكة. وقد جمعت البنوك في الشرق الأوسط نحو 50 مليار دولار في قروض خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري 2024، بزيادة ثلاثة أضعاف مقارنة بـ 16 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق، وفقاً لبيانات جمعتهما بلومبيرغ.

القروض العقارية تشكل 19% من الاقتصاد السعودي.. وفئة الدخل 15 ألف و أقل الأكثر اقتراباً. بلغت قيمة القروض العقارية المتراكمة في المملكة مع نهاية عام 2023 نحو 767 مليار ريال، مما يعكس نسبة تقدر بـ 19% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن جهة أخرى، شكلت القروض العقارية التي تم منحها خلال الفترة من 2015 حتى نهاية 2023 ما يقارب 567 مليار ريال، مما يعادل حصة بلغت نحو 14% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر القروض العقارية السمة البارزة في مشهد الإقراض العقاري لفئة الدخل التي لا تتجاوز رواتبهم 15 ألف ريال، حيث سجلت في عام 2019 ما يقارب 58% من إجمالي القروض. ومع مرور الزمن، ارتفعت هذه النسبة في عام 2023 لتصل إلى نحو 65%. مما يعكس بوضوح تزايد الطلب على تمويل الإسكان بين هذه الفئة. وعلى مدار خمس سنوات، استقرت النسبة حول 65% لهذه الشريحة من ذوي الدخل المحدود. أما فئة الدخل التي تتراوح بين 16 و 25 ألف ريال، فقد كانت حصتها في عام 2019 نحو 25%، إلا أنها انخفضت عام 2023، مما يعكس تراجعاً ملحوظاً لصالح فئة الدخل أقل من 15 ألف في حين أن فئة الدخل التي تتجاوز 25 ألف ريال لم تكن لها إلا حصة بسيطة تقدر بحوالي 10% من الإقراض العقاري، مما يبرز التحديات التي تواجهها هذه الفئة في الحصول على التمويل اللازم. ولقد كانت الإقراض تحتل مكانة بارزة في مهن القطاع الحكومي، حيث استحوذت على نصيب الأسد بنسبة تقدر بحوالي 80% على مدى خمس سنوات متتالية. تلتها بفارق ملحوظ، نسبة 15% التي احتلتها القطاع الخاص، في حين جاءت فئة المتقاعدين في المرتبة الأقل، تلاها رواد الأعمال الذين يمثلون جانباً ضئيلاً من الإقراض. وتوسع رؤية 2030 إلى تعزيز نسبة تملك المواطنين للمساكن الأولى لتصل إلى 70% بحلول عام 2030، وقد بلغت نسبة التملك في نهاية عام 2023 نحو 63.74%. مما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً قدره 16.7% مقارنة بعام 2016. ويعد هذا إنجازاً بارزاً لأحد برامج رؤية 2030 في مجال تملك المساكن، وذلك رغم النمو المضطرب في أعداد السكان الذي يتراوح بين 2 إلى 3% سنوياً. ويعتبر قطاع الإسكان أحد الركائز الأساسية التي تمس حياة المواطنين ولها تأثير عميق على الاقتصاد الفردي. من جهة أخرى، يؤثر هذا القطاع على معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالأخص على قطاع التشييد والبناء. كما يسهم قطاع الإسكان في تعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي، ويعكس أهداف رؤية المملكة في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي في المملكة تواصل تراجعها إلى 1.5% وشركات التمويل إلى 5.4%. أفادت بيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي عن استمرار تراجع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي إلى 1.5% عام 2023 مقارنة بنسبة 1.8% عام 2022، لتواصل انخفاضها منذ عام 2020. والقروض المتعثرة تقيس نسبة القروض المتأخر سدادها أو المتعثرة، ومن الممكن أن يعود التراجع في القروض المتعثرة إلى زيادة عمليات الشطب خلال العام، والذي قد يدل على أن القطاع يحافظ على جودة الأصول بالاتزام مع الحفاظ على مستويات ربحية مرتفعة. ويبلغ معدل تغطية مخصصات القروض المتعثرة ما نسبته 151% في عام 2023، مما يعكس موقفاً احترازياً قوياً. ويحظى القطاع المالي السعودي بإشادة من صندوق النقد الدولي، والذي أكد أنه قادر على الصمود في مواجهة الصدمات، مشيراً إلى أن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجريت في إطار برنامج تقييم القطاع المالي تشير إلى قدرة البنوك والشركات غير المالية على الصمود في مواجهة الصدمات حتى في ظل السيناريوهات شديدة السلبية. وسجلت قطاعات التشييد، والصناعات التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة أعلى نسب تعثر، حيث بلغت معدلات القروض المتعثرة 5.7% و 4.1% و 3.7% على التوالي. ويعد قطاع التشييد الأعلى في نسبة القروض المتعثرة، بيد أنه سجل انخفاضاً مقارنة بنسبة 7.6% عام 2022، وقد يرجع ذلك إلى تحسن السلامة المالية للقطاع، وذلك وفقاً لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي السعودي. وفي الوقت ذاته، شهدت نسبة القروض المتعثرة لدى شركات التمويل انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نحو 5.4% في 2023، وتعد هذه النسبة منخفضة نسبياً مقارنة بالفترة ما قبل جائحة كورونا، وبالرغم من الانخفاض في نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل بنحو 0.9% من عام 2022 إلى عام 2023، إلا أن النسبة تميل إلى أن تكون أعلى من تلك في النظام المصرفي، نظراً لاختلاف الملف الائتماني للشراخ المستهدفة لكل منهما. ويوجه عام، ظلت معدلات القروض المتعثرة مستقرة خلال عام 2023، الأمر الذي يساهم في استقرار قطاع شركات التمويل في المملكة. ويحتفظ قطاع الأفراد بأعلى معدلات للقروض المتعثرة حسب شركات التمويل. حيث شكل نحو 59.6% من إجمالي القروض المتعثرة في 2023، يليه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات بنسبة 36.4% و 4% على التوالي. وبالنظر إلى القروض المتعثرة حسب نوع النشاط يستحوذ التمويل الشخصي على الجزء الأكبر من نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل بنسبة بلغت 35.7% من إجمالي القروض المتعثرة عام 2023. وتعد احتمالية التعثر في السداد لمحافظ الائتمان شركات التمويل أعلى نسبياً منها في محافظ البنوك. ويعود ذلك في المقام الأول إلى التركيز الأكبر على القطاعات السوقية التي تمثل مخاطر أعلى، حيث تشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جزءاً كبيراً من محفظة الائتمان في شركات التمويل مقارنة بقطاع الشركات. وشهدت عمليات شطب الديون لشركات التمويل انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 10.1% عام 2023، حيث انخفضت من 1.5 مليار ريال في 2022 إلى 1.3 مليار ريال، ويشير التقرير إلى أن ذلك قد يعود لتناقص عمليات الشطب بالتزامن مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة، وارتفاع جودة الائتمان للمحافظ التمويلية. يذكر أن خبراء صندوق النقد الدولي في تقرير ختام مشاورات المادة الرابعة للعام 2024 أوضحوا أن الائتمان المصرفي -لا سيما الممنوح لقطاع الشركات- يتجاوز نمو الودائع، مرحبين بنتائج تقييم استقرار القطاع المالي والتي أشارت إلى قوة النظام المصرفي وقدرته على الصمود في مواجهة الصدمات، مع دعوتهم إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الإطار الرقابي، بما في ذلك التعجيل باعتماد نظام البنوك الجديد تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، وتطوير إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأوصى المديرين في صندوق النقد الدولي بتشديد إطار السلامة الاحترازية الكلية حال استمرار ارتفاع النمو الائتماني، وأيد معظمهم تطبيق هامش رأسمالي وقائي موجب محايد لمواجهة التقلبات الدورية، بينما دعا عدد قليل منهم إلى إجراء تقييم مسبق قبيل التطبيق. وحث مديران على مواصلة توثيق البقطة من خلال معالجة فجوات البيانات وتعزيز الرقابة على المخاطر النظامية الناجمة عن اكتشافات القطاع المالي تجاه المشاريع العملاقة. كما أكد المديرين على ضرورة الاستقرار في تعزيز مؤسسات المالية العامة من خلال إحراز المزيد من التقدم نحو تنفيذ إطار المالية العامة متوسط الأجل، وتفعيل قاعدة المالية العامة للمساعدة في فصل قرارات الإنفاق عن تقلبات أسعار النفط ووضع إطار فعال الإدارة الأصول والخصوم السيادية، وتعزيز آليات مراقبة الخصوم الاحتمالية والإفصاح عنها.

" قالت بلومبيرغ بشأن دعم استثمارات المملكة: أن المقرضين المحليين قد يحتاجون لإصدار ما لا يقل عن 10 إلى 15 مليار سنوياً حتى عام 2028 "

" بلومبيرغ: بنوك الشرق الأوسط جمعت ما يقارب 50 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 مقارنة بـ 16 مليار دولار في الفترة نفسها من العام السابق "

" البنك المركزي السعودي: تراجعت القروض المتعثرة للقطاع المصرفي إلى 1.5% في عام 2023 مقارنة بـ 1.8% في عام 2022. بينما شهدت نسبة القروض المتعثرة لدى شركات التمويل انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نحو 5.4% في 2023 "

" ارتفاع متوسط ووسيط إجمالي نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ليصل إلى 20.1% في عام 2023م مقابل 19.9% و19.8% على التوالي في عام 2022، ليتجاوز المعدل الموضوع من قبل البنك المركزي السعودي عند 8%، وكذلك 10.5% النسبة المقررة من لجنة بازل 3"

" شهدت استثمارات البنوك السعودية في سندات الخزينة ارتفاعاً بنحو 8.9 مليار خلال شهر أغسطس 2024، لتصل إلى 570.2 مليار ريال سعودي مقارنة بشهر يوليو الماضي"

" بلغت موجودات البنك المركزي السعودي 1,921 مليار ريال سعودي كما في أغسطس 2024، حيث حققت زيادة وقدرها 71 مليار ريال سعودي"

• نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي السعودي تتجاوز معدلات البنك المركزي و (لجنة بازل 3). كشف تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي السعودي عن ارتفاع متوسط ووسيط إجمالي نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ليصل إلى 20.1% في عام 2023م مقابل 19.9% و19.8% على التوالي في عام 2022، ليتجاوز المعدل الموضوع من قبل البنك المركزي السعودي عند 8%، وكذلك 10.5% النسبة المقررة من لجنة بازل 3. ويعد كفاية رأس المال هو مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك كنسبة كفاية رأس المال للملكية كنسبة مئوية من الأصول المرجحة للمخاطر، ويتم وضع هذه المتطلبات موضع التنفيذ للتأكد من أن هذه المؤسسات لا تتحمل نفوذاً مفرطاً وتصبح معسرة. وبحسب التقرير، مثل رأس المال من الفئة الأولى، الذي يشمل حقوق الملكية العادية والأرباح المبقاة ما نسبته 92.2% من إجمالي قاعدة رأس مال النظام المصرفي. كما تجاوز النمو في حقوق الملكية العادية معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، مما ساهم في تحسين الملاءة المالية للنظام. وكان نمو رأس المال في النظام المصرفي مدفوعاً بتحسين الربحية بالإضافة إلى إصدارات المصارف على مدار العام لتعزيز مركزها الرأسمالي. وعلى الرغم من زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 6.5% في عام 2023، إلا أنها شكلت مساهمة أقل في إجمالي أصول النظام المصرفي، إذ انخفضت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول إلى 71.3% مقارنة بنسبة 73.1% في عام 2022، مما يعكس تحويل انكشافات البنوك الجديدة لتلك ذات أوزان المخاطر الأقل، تماشياً مع النمو في القروض العقارية للقطاع المصرفي. بالإشارة إلى محافظة البنوك على إدارة قاعدة رأس المال بشكل نشط وذلك لتغطية المخاطر الملائمة لأعمالها، حيث يتم مراقبة كفاية رأسمال باستخدام إجراءات، من بينها القواعد والنسب المقررة من قبل لجنة بازل بشأن الإشراف البنكي والمتبعة من قبل البنك المركزي السعودي في هذا الشأن. وهذه المعدلات تقيس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة رأس المال المؤهل مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي والالتزامات المحتملة والمبالغ الاسمية للمشتقات باستخدام أوزان لتحديد المبالغ المرجحة لإظهار مخاطر الائتمان النسبية، مخاطر السوق ومخاطر العمليات. وتشرف لجنة بازل على البنوك منذ عام 1988 بوضع القواعد والمعايير الأولى لحساب نسبة كفاية رأس المال الخاصة بالبنوك والتي حددتها حينها بنسبة 8%، وذلك كمييار عالمي لقياس الملاءة المالية أو القدرة على الوفاء بالديون. وبينما كانت تركز بازل 1 على مخاطر الائتمان فقط، تضمنت بازل 2 مخاطر السوق والتشغيل، وركزت بازل 3 على جودة واتساق وشفافية القاعدة المالية للبنوك.

• السعودية: استثمارات البنوك في سندات الخزينة ترتفع إلى 570.2 مليار ريال خلال أغسطس 2024، ارتفعت استثمارات البنوك السعودية في سندات الخزينة بنحو 8.9 مليار ريال خلال شهر أغسطس 2024، لتصل إلى 570.2 مليار ريال، مقارنة بشهر يوليو الماضي. ويذكر أن موجودات البنك المركزي السعودي ارتفعت بقيمة 71 مليار ريال خلال شهر أغسطس 2024 لتبلغ نحو 1,921 مليار ريال.

ويوضح الجدول التالي تطور استثمارات البنوك السعودية في سندات الخزينة منذ بداية عام 2023:

الفترة	القيمة	التغير الشهري
يناير 2023	511.3	1.0 +
فبراير	516.0	4.7 +
مارس	518.4	2.4 +
أبريل	519.4	1.0 +
مايو	528.3	8.9 +
يونيو	530.7	2.4 +
يوليو	533.4	2.7 +
أغسطس	536.3	2.9 +
سبتمبر	532.4	(3.9)
أكتوبر	522.4	(10.0)
نوفمبر	532.0	9.6 +
ديسمبر	540.3	8.3 +
يناير 2024	542.5	2.2 +
فبراير	546.9	4.4 +
مارس	550.7	3.8 +
أبريل	552.2	1.5 +
مايو	556.9	4.7 +
يونيو	555.8	(1.1)
يوليو	561.3	5.5 +
أغسطس	570.2	8.9 +

*بيانات محدثة بشكل دوري.

" قال أندرو لوكيناوث المستشار المالي الأمريكي :
وضع البنوك الأمريكية الحالي غير مطمئن حيث
يعتبر حجم خسائرها على ديون العقارات
الأمريكية و الخسائر الغير محققة الأخرى على
الأوراق المالية الاستثمارية أكبر بسبع مرات من
الخسائر التي تكبدتها في أزمة 2008 "

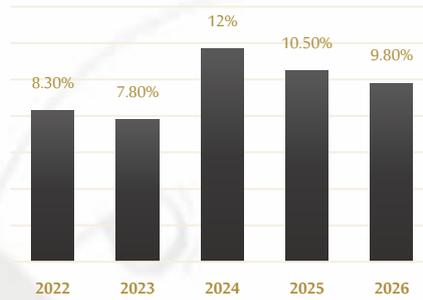
" راند الاعمال الأمريكي غرانت كاردون: حذر من
سقوط 300 بنك امريكي و دعى الرئيس الامريكي
السابق جوبايدن لسرعة التحرك لتلافي ذلك "

" كما كشفت مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية في
6 يونيو 2024، معاناة 63 بنكاً أمريكياً من
مشكلات مع تسجيل القطاع المصرفي خسائر غير
محققة بقيمة 517 مليار دولار "

• مستشار مالي يدق ناقوس الخطر بشأن خسائر البنوك الأمريكية. حذر المستشار المالي الأمريكي أندرو لوكيناوث من الوضع الحالي للبنوك الأمريكية، مشيراً إلى أن حجم ومدى الأزمة أكبر من الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقال لوكيناوث في منشور عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس-تويت سابقاً: «تكبدت البنوك الأمريكية خسائر بقيمة 750 مليار دولار على ديون العقارات، بحسب شركة بي أي كيو ناشونال سيتيلمينت سيرفيس»، معقياً «هذا أكبر بسبع مرات من الخسائر التي تكبدتها في عام 2008 عندما انفجرت فقاعة الإسكان». وأضاف المستشار المالي «كما تكبدت البنوك الأمريكية خسائر غير محققة بقيمة 515 مليار دولار أخرى على الأوراق المالية الاستثمارية، بحسب مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية». وأوضح المستشار المالي «هذا أعلى أيضاً بسبع مرات من الخسائر التي تكبدتها خلال الأزمة المالية في عام 2008».

• تحذيرات سابقة بشأن وضع البنوك بأمريكا. وكان راند الأعمال الأمريكي غرانت كاردون قد حذر في يوليو تموز 2024 من انهيار أكثر من 300 بنك أمريكي، داعياً الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن إلى سرعة التحرك وتجنب مثل هذا السيناريو الكارثي الذي قد يكتب نهاية النظام المصرفي في البلاد. وقال كاردون في ذلك الوقت «900 مليار دولار من الديون التجارية تستحق في عام 2024 وتربليني دولار أخرى تستحق على مدى الأشهر الـ 24 المقبلة، سيتعين تقليص حجم هذه القروض بنسبة تصل إلى 40 في المئة ما يؤدي إلى خسائر قدرها 1.2 تريليون دولار سيؤدي هذا إلى تعرض الولايات المتحدة لحدث اقتصادي أكثر ضرراً من الأزمة المالية في عام 2008». وكانت مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية قد كشفت في يونيو حزيران 2024 معاناة 63 بنكاً أمريكياً من مشكلات مع تسجيل القطاع المصرفي خسائر غير محققة بقيمة 517 مليار دولار. وأشار تقرير المؤسسة الأمريكية إلى أنه بعد مرور أكثر من عام على انهيار بنك سيليكون فالي، لا تزال أسعار الفائدة المرتفعة تفرض ضغطاً على النظام المصرفي في البلاد.

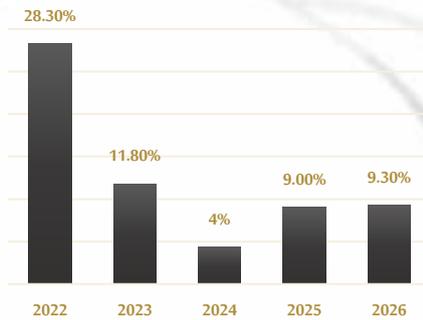
معدل النمو السنوي للودائع في القطاع البنكي في المملكة



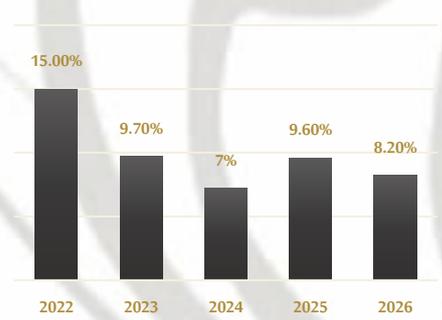
معدل النمو السنوي للقروض في القطاع البنكي في المملكة



معدل النمو السنوي لصافي الدخل للقطاع البنكي في المملكة



معدل النمو السنوي لإجمالي دخل العمليات في القطاع البنكي في المملكة



	Year	BVPS	EPS	CDPS	Ending BVPS	ROE	Cost of Equity	Equity Charge	Residual Income	PV of RI
Bank Aljazira 1020	2019	10.97	0.97	0.24	11.70	9%	8%	0.91	0.05	
	2020	11.70	0.03	0.00	11.73	0%	8%	0.97	-0.94	
	2021	11.73	0.98	0.56	12.15	8%	8%	0.98	0.01	
	2022	12.15	1.08	0.37	12.86	9%	8%	1.01	0.07	
	2023	12.86	1.00	0.95	12.91	8%	8%	1.07	-0.07	
	2024	12.91	1.19	0.66	13.44	9%	8%	1.07	0.12	0.11
	2025	13.44	1.49	0.82	14.12	11%	8%	1.12	0.37	0.32
	2026	14.12	1.87	1.03	14.95	13%	8%	1.17	0.69	0.54
	2027	14.95	2.33	1.28	16.00	16%	8%	1.24	1.09	0.79
2028	16.00	2.57	1.41	17.16	16%	8%	1.33	1.23	0.83	
<i>BVPS</i>	<i>12.91</i>									
<i>PV of Interim Growth Stage RI</i>	<i>2.59</i>									
<i>PV of Continuing RI</i>	<i>5.75</i>									
<i>FVPS in SR</i>	<i>21.25</i>									
<i>Potential Capital Gains</i>	<i>%25</i>									



تم اعداد التقرير بواسطة

قسم الأبحاث، إدارة المصرفية الاستثمارية، شركة الأول كابيتال

معلومات التواصل

البريد الالكتروني:

Research@alawalcapital.com

info@alawalcapital.com

الموقع الالكتروني :

<https://alawalcapital.com.sa>

رقم الهاتف الموحد:

(+966) 8002440216

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

@alawalcapital





إخلاء مسؤولية وإيضاح

بذلت شركة الأول كابيتال الجهد في هذا التقرير للتأكد من أن المعلومات في التقرير صحيحة ودقيقة وأن الغاية من إعداد هذه التقارير هي تقديم الصورة العامة عن الشركة أو القطاع، ومع ذلك فإن شركة الأول كابيتال لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات بشأن أي محتوى من المعلومات الموجودة في هذا التقرير أو مدى دقة وصحة المحتوى والتوقعات المنبئية عليها. تم إعداد هذا التقرير لغرض المعلومات العامة فقط ولا تتحمل شركة الأول كابيتال أي خسارة ناتجة عن هذا التقرير أو أي من محتوياته. قد لا تتحقق تقديرات السعر المسهدف أو النظرة المستقبلية للشركة لأي سبب من الأسباب وتعتبر جميع التقديرات والتوقعات قابلة للتغيير أو التعديل في أي وقت وبدون أي إشعار مسبق. لا تتحمل شركة الأول كابيتال أي قرار استثماري تم اتخاذه بناء على هذا التقرير وتعتبره مسؤولية متخذ القرار. تحتفظ شركة الأول كابيتال بكامل الحقوق المتعلقة لمحتوى التقرير.

جميع الحقوق محفوظة © لشركة الأول كابيتال 2024

مسجلة في المملكة العربية السعودية – ترخيص رقم (37-14178) صادر من هيئة السوق المالية (الرياض)

رقم الهاتف الموحد 8002440216 (+966)

